



## المجلس الوزاري المشترك للمياه والزراعة

تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية من خطط عمل المبادئ التوجيهية لتحسين تخصيص المياه للزراعة في المناطق التجريبية

مسودة للنقاش



## جدول المحتويات

- 1- الأنشطة الرئيسية في يوليو/ تموز – سبتمبر/أيلول 2023 ..... 3
- 2- النتائج الرئيسية فيما يتعلق بتحسين تخصيص المياه ..... 6
- 3- النتائج الرئيسية فيما يتعلق بإشراك الجهات المعنية على الصعيد الوطني: ..... 8
- 4- النتائج الرئيسية فيما يتعلق بإشراك الجهات المعنية على صعيد المنطقة التجريبية: ..... 9
- 5- الموضوعات المشتركة ..... 11
- 6- أنشطة الأشهر المقبلة (أكتوبر - ديسمبر) ..... 12

مسودة للتناقش

## تنويه

تم اعداد ومراجعة التقرير حول "تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية من خطط عمل المبادئ التوجيهية بشأن تحسين تخصيص المياه للزراعة في المناطق التجريبية" من قبل المكتب الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في اطار دعم الامانة الفنية المشتركة للمجلس الوزاري المشترك للمياه والزراعة (المكونة من الامانة الفنية للمجلس العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية) لتنفيذ توصية اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى للمياه والزراعة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 18 اكتوبر 2022 والمتعلقة بالبند الخاص بالتطبيق التجريبي للمبادئ التوجيهية لتحسين تخصيص المياه للزراعة بصفة طوعية.

## 1- الأنشطة الرئيسية في يوليو/ تموز – سبتمبر/أيلول 2023

يتناول هذا التقرير الأنشطة الرئيسية في إطار التطبيق التجريبي لتخصيص المياه التي تم تنفيذه في إطار المبادرة الإقليمية لندرة المياه لمكتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمية للشرق الأدنى وشمال إفريقيا خلال الفترة يوليو/ تموز – سبتمبر/أيلول 2023. كما يتناول التقرير الأنشطة الرئيسية (القسم 1)، والدروس الرئيسية لتخصيص المياه (القسم 2)، والدروس الرئيسية لإشراك الأطراف المعنية على المستوى الوطني (القسم 3) وعلى مستوى المنطقة التجريبية (القسم 4)، والموضوعات المشتركة (القسم 5) والأنشطة المخططة للثلاثي القادم (القسم 6).

طلبت اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى للمياه والزراعة (HLJTC)، في اجتماعها الأول الذي عقد في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، من الأمانة الفنية المشتركة للمجلس الوزاري المشترك للمياه والزراعة والمنظمات الشريكة، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المساعدة في وضع مبادئ توجيهية لتحسين تخصيص المياه لأغراض الزراعة. ونتيجة لذلك، شكلت منظمة الأغذية والزراعة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع الأمانة الفنية المشتركة، فريق عمل لإعداد المبادئ التوجيهية المطلوبة. تم عرض المبادئ التوجيهية ومناقشتها خلال الاجتماعين الثاني والثالث للجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى للمياه والزراعة وتمت الموافقة عليها خلال الاجتماع الثاني للمجلس الوزاري المشترك للمياه والزراعة في 27 يناير/ كانون الثاني 2022.

بالإضافة إلى إقرار المبادئ التوجيهية، ينص قرار المجلس الوزاري المشترك على التطبيق الطوعي للمبادئ التوجيهية على المستوى الوطني، ويدعو منظمة الأغذية والزراعة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى دعم هذه العملية من خلال تنفيذ مشاريع تجريبية.

ويعد اتخاذ هذا القرار، أعربت أربع دول رسميًا عن اهتمامها بتطبيق المبادئ التوجيهية على نطاق تجريبي وهم: تونس، ومصر، والأردن، وفلسطين.

في هذه المرحلة، يتم الاستعداد لتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية من خطط العمل خلال عام 2023. ويدعم ذلك فريق مكون من خبير دولي وأربعة خبراء وطنيين من البلدان الأربعة.

وفي الفترة الحالية، تمت الاستعدادات لتنفيذ البرامج التجريبية. وتشمل هذه الأنشطة:

- جمع البيانات للمنطقة التجريبية من الاستخدام الأولي والثانوي
- إشراك الأطراف المعنية على المستوى الوطني والمنطقة التجريبية
- تحليل العقبات والفرص
- التواصل مع مبادرات أخرى
- نشر وصف البرامج التجريبية

ونستعرض البرامج الوطنية بالتفصيل في النقاط الواردة أدناه:

تونس:

- تحليل الوضع الحالي لمنظومة نبهانة.
- جمع البيانات المتاحة: تم جمع الدراسات السابقة (دراسة استباقية لمنظومة نبهانة) مشروع تنفيذ ممارسات الزراعة الذكية مناخياً)، ونموذج تقييم وتخطيط المياه لمنظومة نبهانة (برنامج دعم الإدارة المتكاملة للموارد المائية)، والتشخيص التشاركي في المناطق المروية عند المصب في نبهانة، وسوسة، والقيروان (مشروع تنفيذ ممارسات الزراعة الذكية مناخياً).
- التقييم الأول لإنتاجية المياه في المنطقة (مستمر).
- تم إجراء مسح ميداني لاستكمال المعلومات الناقصة عن المناطق المروية في سوسة والمنستير. في حين ركزت الدراسات السابقة على منطقة القيروان، وتم زيارة المناطق المروية في سوسة والمنستير للحصول على فهم أفضل للمناطق المروية.
- عقد اجتماع مع المدير الفني لمجمع التنمية الفلاحية للمياه "بلعوم" في سيدي بو علي، سوسة، تونس.



رقم	رقم المنقطة	اسم المنقطة	الموقع	وقت الري	حجم المياه	المنطقة	الإحداثيات
1	119	منقطة	المنطقة	31	31	31	31
2	120	منقطة	المنطقة	32	32	32	32
3	121	منقطة	المنطقة	33	33	33	33
4	122	منقطة	المنطقة	34	34	34	34
5	123	منقطة	المنطقة	35	35	35	35
6	124	منقطة	المنطقة	36	36	36	36
7	125	منقطة	المنطقة	37	37	37	37
8	126	منقطة	المنطقة	38	38	38	38
9	127	منقطة	المنطقة	39	39	39	39
10	128	منقطة	المنطقة	40	40	40	40
11	129	منقطة	المنطقة	41	41	41	41
12	130	منقطة	المنطقة	42	42	42	42
13	131	منقطة	المنطقة	43	43	43	43
14	132	منقطة	المنطقة	44	44	44	44
15	133	منقطة	المنطقة	45	45	45	45
16	134	منقطة	المنطقة	46	46	46	46
17	135	منقطة	المنطقة	47	47	47	47
18	136	منقطة	المنطقة	48	48	48	48
19	137	منقطة	المنطقة	49	49	49	49
20	138	منقطة	المنطقة	50	50	50	50

مثال على قسيمة الإذن بالري لمجمع التنمية الفلاحية للمياه "بلعوم"

- مصر:
- إستعراض الدراسات والتقارير السابقة الخاصة بشأن المنطقة التجريبية، وبدء الحوار.
- تقييم ممارسات تخصيص المياه في المنطقة التجريبية.
- إدخال تقنيات الري البديلة الموفرة للمياه - وخاصة أحواض الزراعة المرتفعة - وتقييم تأثيرها على تحسين تخصيص المياه.

- الأردن:
- كان التركيز على إنشاء قاعدة معلومات لاستعراض نظام تخصيص المياه على حالته الراهنة، بهدف مناقشة التحسينات:
- يتم وصف نظام تخصيص المياه الحالي على نحو أفضل. تم جمع بيانات الطقس اليومية لثلاث محطات قريبة من مناطق المستهدفة خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني 1980 حتى ديسمبر/ كانون الأول

- 2021، بشأن هطول الأمطار، ودرجة الحرارة القصوى، ودرجة الحرارة الدنيا، ومتوسط درجة الحرارة اليومية، وساعات سطوع الشمس، وسرعة الرياح، والرطوبة النسبية، وغيرها من بيانات الطقس. تعد هذه البيانات ضرورية لتقدير صافي الطلب على الري لكل محصول.
- جمع بيانات نظم المعلومات الجغرافية، وإحداثيات المزرعة، والمصادر التاريخية لإمداد المياه. تُعد هذه البيانات ضرورية لنموذج تخصيص المياه مثل نمط الزراعة الحالي، ونمط الزراعة الشهري، والطلب الشهري على المياه، وتزويد المياه والمياه المفقودة، وخريطة نظم المعلومات الجغرافية.
  - جمع البيانات الرسمية لتخصيصات المياه الحالية، وتوصيل المياه الفعلي لكل مزرعة، واستهلاك المياه في المنطقة التجريبية.

فلسطين:

- يتم عقد اجتماعات منتظمة في المنطقة التجريبية
  - يتم إنشاء رابطة مستخدمي المياه
  - يتم إعداد مشروع اختصاصات لبعض الأنشطة الرئيسية بمشاركة مختلف الأطراف المعنية:
- **مراجعة القوانين، واللوائح، والأنظمة الداخلية، والسياسات القائمة:** هناك حاجة إلى مراجعة وتعديل ما يلزم لحل مشكلة عدم المساواة في الحصول على المياه بسبب: عدم الاتساق بين سياسات المياه وتعزيز نمو الزراعة الموجهة نحو التصدير، والتعددية القانونية في حيازة المياه والتشتت المؤسسي في مجال المياه، والتحديات في إنفاذ القانون والتوسع في حفر الآبار وضخها. وستغطي المراجعة جميع القوانين، واللوائح، والأنظمة الداخلية، والسياسات القائمة المتعلقة بتخصيص المياه وتؤيد التوصيات المتعلقة بالإفاد. ستكون المراجعة عملية المنحى وتؤدي إلى خطة عمل.
  - **تنظيم حملات التوعية.** يتم إعداد مسودة مذكرة مفاهيمية لحملات التوعية. وسيتم تنظيم حملات توعية تستهدف جميع الأطراف المعنية لمساعدة المزارعين على تحديد: كيف سيتم زيادة القيمة الاقتصادية للمياه (دولار/م<sup>3</sup>/محصول)؟ ما هي أنماط الزراعة المناسبة للمنطقة التجريبية؟ كيفية تحسين استخدام المياه في الري؟ كيفية تحسين نظم الري؟ سيتم توسيع نطاق حملات التوعية لتشمل البلد بأكمله.

## 2- النتائج الرئيسية فيما يتعلق بتحسين تخصيص المياه

تونس:



نظام الري بسوسة

- لا توجد حدود واضحة للمناطق المرورية: لا تُحترم الحدود في معظم المناطق المرورية.
- تواجه مجامع التنمية الفلاحية للمياه العديد من المشاكل: الوضع الضعيف للعمال، وعدم تمثيل المزارعين في هذه الهيئات، والافتقار إلى الديمقراطية المحلية.
- ليس لدى المؤسسات على المستوى الوطني (مقر الوزارة) فكرة واضحة عن كيفية تخصيص المياه على مستوى المحافظات وكيفية عمل مجامع التنمية الفلاحية للمياه. يختلف تخصيص المياه بين المستوى الوطني والمحلي.

- تختلف المعلومات المتعلقة باستخدام الأراضي على مستوى المحافظات عن المعلومات الواردة بالتقارير على المستوى الوطني.
- لا يأخذ التخصيص الحالي للمياه في الاعتبار الموارد المائية الداخلية لكل محافظة (مثل المياه الجوفية، وإعادة استخدام المياه) كما يمكن تحسين نظام تخصيص المياه القائم.

مصر:

- يتم تنفيذ تخصيص المياه على المستويات العليا (المساقلي والقنوات الفرعية) حصرياً من قبل مهندس المنطقة (الذي يدعمه مسؤول التشغيل (بحار)). بناءً على تفسيرات مهندس المنطقة، لا يعتمد التخصيص على قياسات التدفق بل يعتمد على مستويات المياه، حيث أن التدفقات لا يمكن قياسها أو تحديدها. يعتمد تخصيص المياه للقنوات الفرعية على الخبرة والقرارات السابقة ويتم إعداد السجلات والخرائط يدوياً.
- يتم تنفيذ تخصيص المياه لمحطات الضخ على طول القنوات الفرعية المختلفة من قبل مهندس المنطقة خلال فترة التناوب بناءً على القرارات وقد يتبع نهج مكافحة الحرائق. من المستبعد جداً أن يكون التخصيص العادل للمياه ممكناً مع مثل هذا النهج.
- يكون تخصيص المياه في المستوى الأدنى (المروءة) سلساً بشكل عام ويتمكن المزارعون من الإدارة فيما بينهم وحل النزاعات.
- هناك تحسينات رئيسية في تخصيص المياه - مثل توفير المياه باستخدام الأحواض المرتفعة. ومع ذلك، يجب تضمين هذا في تخصيصات المياه المتغيرة داخل مناطق القيادة ودعمها بالآلات الحصاد التي يمكنها الحصاد من الأحواض المرتفعة - أنظر: <https://thewaterchannel.tv/thewaterblog/easy-ways-out-of-egypts-water-crisis/>
- هناك بالتأكيد مجال للتحسين، ويمكن أن تلعب رابطات مستخدمي المياه دوراً أكبر على المستويات المختلفة إذا أُتيحت لها الفرصة والمسؤولية والصلاحية. إن قانون المياه الجديد الذي صدر مؤخراً، فضلاً عن الأمر الوزاري الصادر الشهر الماضي يتيح الفرصة للمزيد من مشاركة المستخدمين.



حقول الأرز المروية بالفيضانات في مصر

الأردن:

- تشير التقديرات إلى أن الاستخدام غير القانوني والربط غير القانوني لنظام توزيع المياه وقناة الملك عبدالله في شمال وادي الأردن هما أكبر مساهم في فواقد المياه. يجب تعزيز الأنظمة الداخلية وما يرتبط بها من إجراءات الامتثال والتنفيذ لتقليل التخريب والاستخدام غير القانوني للمياه عبر النظام، فيما يتعلق بأهمية تمكين موظفي سلطة وادي الأردن من تحسين قدرتهم على مراقبة الاستخدام غير القانوني والتحكم فيه.
- تحسين مراقبة نظم الري لتحديد المناطق التي يوجد بها فاقد مرتفع من المياه وتحديد أسباب ذلك الفاقد. بعد ذلك، ينبغي أن تصبح تحسينات إدارة الأصول أمرًا روتينيًا للقيام بعمليات الصيانة الفعالة والمستمرة بهدف إصلاح التسرب والفواقد الأخرى ومنع حدوثها من جديد.
- تحديث خطط تخصيص المياه لنظم الري في غور الأردن وتحويلها تدريجيًا إلى نظم إمداد مستمرة، مما يتيح زيادة إنتاجية المياه، وتحسين الإدارة، وزيادة إمكانية الكشف الفعال عن التسرب، وتحسين خدمات إمداد المياه.
- من الضروري تحسين نظام رصد المياه السطحية (الكمية، والجودة، والسدود، وقناة الملك عبد الله)، وتعزيز صيانة نظام الرصد، وتقييم الرواسب وإدارتها. يسمح نظام تحصيل البيانات والتحكم (سكادا) بالتنشغيل المركزي، ولكنه يواجه مشاكل فيما يتعلق بأجهزة الاستشعار غير القابلة للتنشغيل والقدر الكبير من القياسات غير الدقيقة.

#### فلسطين:

- لم تُجمع مياه الأمطار الجارية في المجتمع العلوي بشكل منظم.
- تفقر إدارة المياه الجوفية إلى التنظيم – حيث أن عمليات حفر الآبار غير المصرح بها تؤثر في استدامة عيون المياه.
- هناك إمكانية لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد تحسين معالجتها في المناطق الحضرية في نابلس.



إحدى عيون الفوار في فلسطين

### 3- النتائج الرئيسية فيما يتعلق بإشراك الجهات المعنية على الصعيد الوطني:

حققت كلاً من تونس ومصر، على وجه الأخص، تقدماً كبيراً في هذا الصدد حيث حرصت الدولتان على إشراك الشباب ذوي الإمكانيات الواعدة من المؤسسات الرئيسية كلما كان ذلك ممكناً.

تونس:

- نُفذت البعثة الميدانية على يد فريق من المهندسين الشباب من وزارة الفلاحة (تكوّن الفريق من ممثل عن مكتب التخطيط والتوازنات المائية، وهي الدائرة المسؤولة عن تخصيص المياه بين القطاعات، وممثل عن الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه، وتعد الإدارة المسؤولة عن المساحات المروية ورابطات مستخدمي المياه، وممثل عن الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي، وهي الإدارة المسؤولة عن أنماط الزراعة وإنتاج المحاصيل).
- شارك الفريق المكون من موظفي الدولة، الذي قام بزيارة ميدانية إلى سوسة والمنستير، في ورشة عمل معنية باستخدام بيانات إنتاجية المياه (WAPOR) ضمن مشروع WAPOR في مرحلته الثانية. أصبح الآن الفريق على دراية عن كيفية استخدام WAPOR وسيتم استخدامه لدراسة المنطقة المروية.

مصر:

- شاركت الجهات المعنية الوطنية في العملية من خلال أعضاء الفريق الوطني الذي يمثل وزارة الموارد المائية والري ووزارة الزراعة.
- أبدى الأعضاء اهتماماً كبيراً أثناء الاجتماعات، كما شاركوا في حلقات النقاش، ودونوا آراء الجهات المعنية و النتائج التي توصلت تلك الجهات إليها. ومن المتوقع أن يعود هذا الأمر بنفع حيث سيتم العمل على تلك النتائج والارتقاء بها، وستوفر تغذية راجعة لصانعي القرار.

فلسطين:

- يتم التنظيم لورشة عمل ستعقد في نوفمبر 2023، وستكفل سلطة المياه الفلسطينية ووزارة الزراعة بتكاليفها.
- تهدف ورشة العمل التحضيرية إلى تحديد دور كل جهة معنية وتحديد المؤشرات الرئيسية التي ستخضع للتقييم قبل تنفيذ التدخلات المقترحة وبعدها. سيتم تحديد الأنشطة الأولية ذات نتائج السريعة.
- ستشكل لجانان توجيهيتان أثناء ورشة العمل: اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بتخصيص المياه واللجنة التوجيهية المعنية بتنفيذ المشروع المقترح. ستمثل اللجنة التوجيهية الوطنية كل الجهات المعنية وستكون مسؤولة عن تعميم المشروع. ستضم اللجنة التوجيهية المعنية بتنفيذ المشروع المقترح كافة الجهات المعنية للإشراف على تنفيذ تدخلات المشروع المقترحة، كما يتعين على اللجنة محاولة توسيع أنشطتها بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع. يعتبر وجود اللجنة بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع أمراً أساسياً لتحسين تخصيص المستدام للمياه في المنطقة. ستصبح كلاً من سلطة المياه الفلسطينية ووزارة الزراعة عضواً في اللجنتين التوجيهيتين.

### 4- النتائج الرئيسية فيما يتعلق بإشراك الجهات المعنية على صعيد المنطقة التجريبية:

تونس:

- عقد اجتماعات مع مسؤولين من المنوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في سوسة والمنستير.
- عقد اجتماعات مع رابطات مستخدمي المياه في سوسة والمنستير.

مصر:

- على الرغم من أن المناقشات التي أجريت مع الجهات المعنية كانت مثيرة للاهتمام ومحفزة، فإنه من المهم متابعة آراء تلك الجهات ومقترحاتها، ودراسة وتقييم إحتمالية وإمكانية التطبيق لإيجاد حلول. خلاف ذلك، قد تشعر الجهات المعنية بخيبة الأمل وتفقد الاهتمام. يقدم إطار 1 أبرز النتائج من الاجتماعات الميدانية.





يشرح مهندس المنطقة عملية تخصيص المياه، مصر.

إطار 1: انطباعات عن التقييم الميداني في مصر

اجتماع في مديرية الري بكفر الشيخ  
عُقد اجتماع مع مهندسي المنطقة ومهندسي الخدمات الاستشارية للري في مكتب وكيل الوزارة لمديرية الري الرئيسية بكفر الشيخ. الاجتماع الذي نُوقش فيه إجراءات جدول الري وتخصيص المياه ومهامها والتي يشرف على تنفيذها مهندسو المنطقة. أثناء الاجتماع، تمكنا من الحصول على المعلومات المرجوة حول محطات الضخ القائمة ومحطات ضخ مياه الصرف الصحي المعاد استخدامها داخل المنطقة التجريبية. كما تناقشنا مع مهندسي الخدمات الاستشارية للري عن برامج التدريب وبناء القدرات المقدمة إلى رابطات مستخدمي المياه، بالإضافة إلى تحديد الاحتياجات اللازمة للتدريب في المستقبل. تحدثنا مع مهندس المنطقة عن متطلبات القياس وذلك لتحسين إدارة المياه والمواقع التي ستكون فيها الأجهزة القياسية مطلوبة. وفيما يلي صور من الاجتماعات، حيث نلاحظ فيها اعتماد مهندسي المنطقة على الخرائط والجداول المرسومة يدويًا.

اجتماع مع ممثلين من رابطات مستخدمي المياه المعنيين بمحطات الضخ على ترعة المخيزن  
عُقد اجتماع مع رابطة مستخدمي المياه المعنيين بترعة المخيزن. دارت النقاشات عن المنهجية المتبعة في تخصيص المياه على مستخدمي المسقى المختلفين. أشار الممثلين إلى وجود مشاكل قليلة نسبيًا فيما يتعلق بتخصيص المياه، وجمع الرسوم، والصيانة. كما اعرّبوا عن استيائهم على اضطرارهم إلى استخدام مياه الصرف الصحي شديدة التلوث في حالات نقص المياه، وهو ما يؤدي إلى تدهور إنتاجية المحاصيل، وجودتها، وتدهور الأراضي.

اجتماع مع رابطة مستخدمي المياه المعنية بمحطات الضخ على ترعة أبو مصطفى (6 سبتمبر 2023)  
عُقد اجتماع آخر مع رابطة مستخدمي المياه للتشاور فيما يخص ترعة أبو مصطفى. نُوقش في الاجتماع تخصيص المياه، وجمع الرسوم، والصيانة، فضلًا عن تقديم تعليقات إيجابية بشكل عام. ومع ذلك، اشتكى الحاضرون من جودة مياه الصرف الصحي، ومشاكل تتعلق بالنفايات الصلبة التي تصل إلى الترع وبالتالي تلوثها (ربما يتسبب في ذلك العاملين بالصناعة النفطية). كما نادوا بالتدخل العاجل لمدهم بمياه صرف من مصدر آخر يكون أقل تلوثًا بدلًا من المصدر المستخدم حاليًا.

اجتماع مع رابطة مستخدمي المياه المعنية بالترعة الفرعية لترعة المخيزن وترعة أبو مصطفى في (6 سبتمبر 2023).

عُقد اجتماع مع رابطة مستخدمي المياه المعنية بالترعة الفرعية. تتكون الرابطة من 13 عضواً يمثلون حوالي 90 محطة ضخ محسنة على ترعة أبو مصطفى وترعة المخيزن. أُجريت المناقشات عن كيفية تخصيص المياه على هذا المستوى من إدارة المياه. وأفادوا بأنهم ليس لديهم أي أدوار فيما يتعلق بتخصيص المياه، كما أنهم لا يجمعوا الأموال أو يشاركون في أنشطة الصيانة أو التشغيل، حيث يقتصر دورهم على جمع شكاوى مستخدمي المياه وتصعيدها إلى السلطات فقط. أما الشكاوى التي عُرضت في الاجتماع، فما كانت إلا اقتراحات عن مد خط من مجرى مياه أقل تلوئاً لبعض المواقع. كما قُدم اقتراح آخر بتغيير طريقة التناوب حتى يصبح التدفق مستمر (لكن بنسبة أقل) للمنطقة التجريبية.



اجتماع مع أعضاء رابطة مستخدمي المياه ومستخدمي المياه الآخرين المعنيين بمحطة الضخ المحسنة في المخيزن

الأردن:

- أجل إلى أكتوبر 2023.

فلسطين:

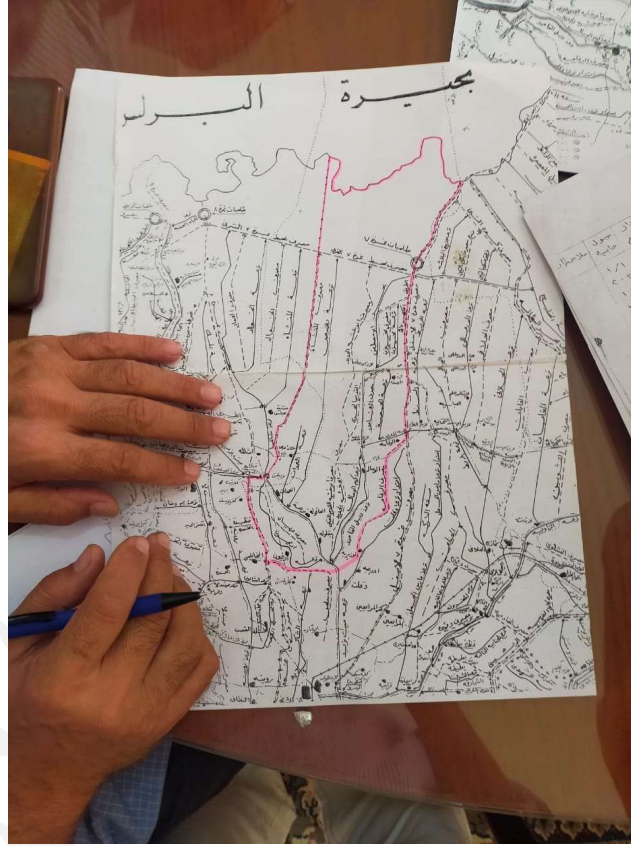
- إجراء مناقشة منتظمة في مستجمع الفارعة.

## 5- المواضيع المشتركة

حددنا عدداً من المواضيع المشتركة التي يمكن تناولها في المرحلة التالية.

وجود قصور في أداء رابطات مستخدمي المياه	غياب تمثيل فئة المزارعين، الوضع الضعيف للعمال (تونس) الأدوار محدودة على مستوى الفرع وبالتالي عند تخصيص المياه، امكانية دور أكبر (مصر) غير فعال (فلسطين)
وجود قصور في نظم تخصيص المياه أو غيابها	لا تؤخذ مصادر المياه الجوفية في عين الاعتبار (تونس) تخصيص المياه بطريقة غير رسمية وعفا عليها الزمان (مصر)

الفشل في عملية التنفيذ	تخصيص المياه دون المستوى الأمثل (الأردن) يعد تحويل مسار المياه غير القانوني هو المصدر الرئيسي لفقد المياه، الأمر الذي لا يحظ باهتمام كبير (الأردن). لا يوجد حدود واضحة تختص بنشاط الري (تونس).
الإفتقار لإدارة المياه الجوفية	لا يوجد لوائح معمول بها (الأردن، فلسطين، تونس)



خريطة مكتوبة بخط اليد للمنطقة المستفيدة في مصر

## 6- أنشطة الأشهر المقبلة (أكتوبر- ديسمبر)

وفيما يلي الأنشطة المقترحة في الأشهر الثلاثة المقبلة:

بشكل عام:

- الانتهاء من خطط العمل.
- تقديم العروض التقديمية في الاجتماعات الأساسية.
- وضع التصورات للمناطق التجريبية (بدأت بالفعل).
- إجراء تحليل لاتجاه بيانات WAPOR - تم الانتهاء منها بالنسبة لمصر.



تونس:

- تحليل تجربة تخصيص المياه على المستوى الوطني والمحلي.
- تحليل أداء رابطات مستخدمي المياه (مجامع التنمية الفلاحية).

فلسطين:

- ستُعد ورشة عمل تحضيرية في نوفمبر 2023.
- الانتهاء من وضع الشروط المرجعية من أجل المراجعة القابلة للتنفيذ بشأن القوانين، واللوائح الداخلية، واللوائح، والسياسات القائمة.
- الانتهاء من وضع التصور الخاص بتنظيم الحملات التوعوية.
- مواصلة إقامة رابطات مستخدمي المياه.

مصر:

- طرح بعض أفكار التحسين من قبل رابطات مستخدمي المياه. ينبغي أن تؤخذ تلك الأفكار على محمل الجد ولكنها تتطلب دعم من الخبراء لتوجيه عملية اتخاذ القرار والتي سبدها تحليل جودة المياه، وقياسات التدفق المياه، وتقييم الاستشعار عن بعد، والتحليل المؤسسي، والنمذجة الحاسوبية.
- تجميع الاقتراحات التي قدمها المزارعون ورابطات مستخدمي المياه ومعالجتها ودراستها خلال الاجتماعات.
- مناقشة هذه الاقتراحات مع مسؤولي الوزارة على مختلف المستويات (المركزية واللامركزية).
- تقديم نتائج المناقشات والتقييمات إلى الجهات المعنية.

الأردن:

- إشراك الجهات المعنية لضمان تحقيق المشاركة الفعالة.
- إكمال تحليل تخصيص المياه.